

الحكم الراشد والتنمية المستدامة - دراسة نظرية مع محاولة الإسقاط على الجزائر -

Good governance and sustainable development.

A theoretical study with the attempt to overgrow Algeria.

أ. زهير بوعزيز/ د. عادل قادري، جامعة أم البواقي، الجزائر.

zoheirb82@gmail.com

تاريخ التسليم: (2018/02/01)، تاريخ التقييم: (2018/04/03)، تاريخ

القبول: (2018/05/24)

Abstract :

All countries are today trying to achieve sustainable development of their societies, to enable them to live in prosperity and justice in the Context of human morality, and respect for each other even if it comes from future generations retain wealth and to not pollute the environnement. This is based on careful rational management rationally using ressources based on scientific and objective planning, which takes into account the social economic and environnemental programs data, taking into account the material and human ressources available and the time required to achieve them.

Keywords : sustainable development, wealth, the environment, prosperity, justice, good governance.

ملخص :

تسعى جميع الدول اليوم إلى تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها لأجل السماح لها بالعيش في رفاهية وعدل في إطار من الأخلاق الإنسانية السامية، واحترام للآخر حتى وإن كان من الأجيال القادمة، وذلك بعدم استنزاف الثروات الناضبة خاصة - حتى يتسنى له الاستفادة منها مستقبلا- مع حفاظ تام على البيئة وعدم تلويثها. ويرتكز هذا كله على إدارة رشيدة حكيمة تعتمد على الاستخدام العقلاني والرشد للموارد وفق تخطيط علمي وموضوعي محكم، يضع في الحسبان المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجميع البرامج التنموية مع مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والزمن اللازم للإنجاز، وكذا - وهذا أهم- الإطار الثقافي وخصوصية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الثروات، البيئة، الرفاهية، العدل، الحكم الراشد.

مقدمة:

شهد العالم وخاصة في السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة على المستويين الاقتصادي والسياسي، مما فرض على مختلف الدول مسابقة مختلف هذه التحولات الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة، تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحققها في العيش الكريم. وبطبيعة الحال فهذا لن يكون إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بالآتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد.

وقد لقي هذا المفهوم إقبالا كبيرا من طرف أهم المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على خلفية الاهتمام الذي يلقاه عند الباحثين، والخبراء الاقتصاديين، والمحليين الذين ركزوا على أهمية المفهوم وتأثيراته في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل، وهو ما من شأنه الحفاظ على سلامة الاقتصاديات وصيانتها، وتحقيق تنمية مستدامة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

فما علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة؟ وكيف تساعد التنمية المستدامة على تجسيد الحكم الراشد؟

وجاءت هذه الورقة البحثية لتعالج هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

أولاً- الحكم الراشد: الماهية، الأبعاد والخصائص.

ثانياً- التنمية المستدامة: المفهوم، الأنواع، الخصائص الأبعاد.

ثالثاً- مستقبل التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد.

أولاً- الحكم الراشد:

1 - ماهية الحكم الراشد:

أ- ظهور الحكم الراشد:

ظهر مصطلح " الحكم الصالح أو الحكم الجيد " في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة (1478)، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للكلمة" (بلقاسم، 2005، ص91).

ب-أسباب الظهور:

يكاد يكون هناك اتفاق لدى الباحثين المهتمين بموضوع الحكم الراشد على أن هناك أربعة (04) أسباب رئيسية أدت إلى التركيز على هذا المفهوم، وبالتالي عادت الطريق لظهوره، ويمكن تلخيصها كما يلي:

* العولمة: إن مصطلح القرية الكونية الذي أتى به "ماكلوهان" كان له الأثر البالغ في تغيير جملة من المفاهيم والتصورات، فظهرت العولمة كمسار يتضمن مجموعة من العمليات ترتبط أساسا بـ:

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
 - تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستوى الوطني والدولي
 - عولمة آليات وأفكار اقتصادية السوق. هذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
 - انتشار التحولات على المستوى العالي.
 - زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات أو المجتمعات"
- (<http://etude40.fanbb.net>)

* انتشار الفساد وقضايا الرشوة والمافيا السياسية والاقتصادية الأمر الذي فرض التفكير في إيجاد أنظمة أكثر ديمقراطية وشفافية لمجابهة هاته الظواهر ومحاولة القضاء عليها.

* النظام الاقتصادي الدولي الجديد انطلقا من تسعينيات القرن الماضي والذي غير من المفهوم التقليدي للدولة أو الحكومة على اعتبار أنه يقيد الحرية الفردية والخيار الشخصي للتبادلات في الأسواق، وهكذا ظهرت الليبرالية المحدثة المستندة على مفاهيم التنمية المستدامة، الرقابة الذاتية، المسائلة، المسؤولية الاجتماعية، الخصوصية أو الخصخصة...

* ظهور بعض النظريات الحديثة في الحكم وأساليب التسيير من ذلك: نظرية الوكالة، نظرية تكاليف المعاملات، نظرية أصحاب المصلحة، وتلقت هذه النظريات في فكرة التعاقدات التي يجب أن تكون بين مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة أو الشركة.

ج- إشكالية الترجمة:

على غرار العديد من المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، يلقي مصطلح (gouvernance) نفس المصير حيث " لوحظ وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه، ويمكن أن نحصى العديد من الترجمات مثل: الحاكمية، الحكم، الحكمانية، إدارة الحكم، الحوكمة، الإدارة المجتمعية.... إلخ" (<http://etude40.fanbb.net>)

إضافة إلى تلك الترجمات ترجم مصطلح Gouvernance إلى عبارة إدارة شؤون الدولة والمجتمع والتي تبناها أكثر من مركز بحثي كمركز دراسات استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، حيث يرى أنها تعكس في محتواها المعنى الأساسي لكلمة Gouvernance من حيث تركيزها على طرفي المعادلة - الدولة والمجتمع - والعلاقة بينهما. كما تبنت هيئة الأمم المتحدة مفهوم-الحاكمة - إلا أن مصطلح الحاكمة لا يعكس معنى المفهوم الذي يعبر عن الدولة والمجتمع والقطاع الخاص. فهو يعكس دلالات ذات صبغة دينية وتاريخية تتمثل في نظريات الحاكمة الإلهية وما صاحب ذلك من جدليات. وفي هذا الإطار هناك من يرى أن: "ترجمة الحكم للمعنى Gouvernance لا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم الذي يشير حسب منظور الليبرالية الجديدة إلى الجمع بين الرقابة من أعلى الدولة والرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني) وعلى هذا الأساس يستحيل استحضار هذا المعنى إذا استعملنا لفظ حكم بالمعنى العربي للكلمة ومن هنا يتم تفضيل استعمال لفظ "كوفرونس" كترجمة حرفية للمفهوم كما هو الحال بالنسبة لمصطلحات عديدة مثل الليبرالية، الديمقراطية، الفلسفة...الخ

ومن هنا يتم الإشارة أنه لا ينبغي تبديد الجهود في النقاش والجدال حول ترجمة المفهوم بقدر ما يجب البحث في المعنى الإجرائي أي في الآليات المناسبة لكل مجتمع لتوظيف الحكم الراشد" (<http://etude40.fanbb.net>).

د- تعريف الحكم الراشد:

يعتبر مفهوم الحكم الراشد من أكثر المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتي تحمل في طياتها الكثير من اللبس والغموض، وهذا بالرغم من المحاولات الكثيرة للباحثين والعلماء في إيجاد تعريف شاملا له. ونحن لا ينبغي لنا الدخول في هذا الجدل الإبستمولوجي، ولذلك سنقتصر على تقديم التعريفات التالية:

1-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2002م- أن "الحكم الراشد يدل على الحكم الديمقراطي، وهذا يعني :

- أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية مصانة، وهذا ما يسمح لكل فرد العيش بكرامة .
- أن يكون للأفراد رأي في مختلف القرارات، التي تؤثر على حياتهم .
- أن يطالب المواطنون صانع القرار بتقديم كشف حساب عما قام به من إنجازات أثناء وجوده في السلطة (المساءلة) .

-أن يتم حكم المجتمع من خلال ممارسات، ومؤسسات، وقواعد عادلة وقابلة للتطبيق على الجميع .

-ضمان وكفالة حق المساواة بين النساء والرجال، في المجالات الإنسانية العامة .

-أن يأخذ الفعل العمومي بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية .

-أن تهدف القرارات الاقتصادية والاجتماعية، إلى القضاء على الفقر وتوسعة مجال الاختيار للجميع" (<http://library.islamweb.net>)

2-تعريف البنك العالمي 1973:"هو الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية". (Banque Mondiale.2004.P17)

3-تعريف الأمم المتحدة: "هو ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي وتقديمي، أي أنه الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، ويتقدم المواطنون ويتحسّن نوعيّة حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم ومن خلال دعمهم ومشاركتهم". (حسن، 2004، ص41).

4-تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية :الحكم الراشد « هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".حسن، كريم.(حسن، 2004، ص41).

تعريف فوزي أوصديق :يعرفه على أنه "قوة مادية أو معنوية في خدمة فكرة، وهذه القوة بلورها الوعي الاجتماعي، وتنتج تلك القوة نحو قيادة مجموع الأفراد لبحث الصالح العام وأن تلك القوة يجب أن يرافقها قدر كبير من الحرية".(أوصديق، 2005، ص110).

وعلى هذا الأساس يكون الحكم الراشد هو استخدام عقلاني للسلطة في إدارة شؤون المجتمع بصفة عادلة ومنصفة وتشارورية وتشاركية، بهدف تطوير الاستجابة للحاجيات المتزايدة للأجيال الحالية قصد تمكينهم من حياة الرفاهية، وعدم استنزاف الثروات حفاظا على حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها .

2 - أبعاد الحكم الراشد:

يأخذ الحكم الراشد أربعة أبعاد أساسية على نفس القدر من الأهمية بحيث لا يمكن الاستغناء على أي منها، ويشترط فيها جميعها الوضوح، التكامل، التماسك والتناغم. يقول نور الدين العوفي:"إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد يتضمن أربعة أبعاد مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، بحيث لا يمكن أن نستغني على أي بعد منها، وإذا انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكن أن نتحدث عن وجود حكم راشد".(العوفي، 2004، ص43)

إذا فأبعاد الحكم الراشد هي في الحقيقة أسباب أو مبررات وجود (Raisons d'être)، وهي:

1- البعد السياسي: لا نستطيع الحديث عن حكم راشد دون وجود سلطة سياسية شرعية تسير شؤون البلاد والعباد، تسهر على تخطيط البرامج ومتابعة تنفيذ المشاريع، وتقييم فعاليتها ونجاحاتها على ضوء حاجيات ومتطلبات الصالح العام بمنتهى العدل والشفافية، ويتحمل تام للمسؤولية واستعداد كامل للمساءلة امتثالاً لقوله- صلى الله عليه وسلم- "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (من اقتراح الباحثين).

إذا فهذا البعد يكمن في "ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطاً في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة، لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن".

(https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id)

2- البعد التقني (الإداري): "المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة "

(https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id)

ويشترط في الجهاز الإداري القوة والفاعلية حتى " يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين إضافة إلى ذلك توفير فرص التدريب والتكوين بهدف زيادة الخبرة والجودة لدى صناع القرار، كما يتوجب عن ذلك استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بخضوعها إلى القانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، وهنا يمكن للدول أن تحقق هذا البعد". (حسن، 2004، ص105).

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

" المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، أو طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية، والمجتمعات من جهة أخرى". (حسن، 2004، ص96)

وعموماً يمكن القول أن الحكم الراشد يستند على عناصر أو دعائم أساسية يمكن أن تكون مصدراً لآليات عملية من أجل تجسيده على أرض الواقع نلخصها في:

- أن يكون هناك وعي نوعي لدى الحكومة والمحكومين بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
- الإنسان هو رأس المال الحقيقي ولذلك يجب الاستثمار فيه، والعمل على " تغييره من كونه فردا (Individu) إلى كونه شخصا (Personne) وذلك بتغيير صفاته البدائية التي تربطه بالنوع إلى نزعات اجتماعية تربطه بالمجتمع". (بن نبي، 2002، ص31).
- الاحتكام إلى الشرعية القانونية.
- العدل والأنصاف والشفافية.
- المسؤولية الجماعية والفردية.
- المشورة والمشاركة في صناعة القرار.
- التسير العقلاني والفعال للأنشطة العمومية.
- احترام الاختلاف والاعتراف به وإقراره.
- الاعتماد على الضبط أكثر منه على الرقابة (من اقتراح الباحثين).

3- خصائص الحكم الرشيد:

- يمكننا ذكر مجموعة من خصائص الحكم الرشيد، تتمثل فيما يلي:
- "- المشاركة : أن يكون لكل المواطنين حق في اتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدون أي تفرقة بينهم من أي نوع؛
- حكم القانون :أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، وأن تطبق دون تحيز؛
- الشفافية :التدفق الحر للمعلومات، وانفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها حتى يمكن مراقبتها؛
- الاستجابة :أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها؛
- بناء التوافق :التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة؛
- المساءلة :أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجماهير ومؤسسات الأطراف المعنية؛
- الفعالية والكفاءة :أن تلبي العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد؛
- الرؤية الإستراتيجية :أن يمتلك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها". قانة، (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/258/15/4/10783).

ثانيا- التنمية المستدامة:

1- تطور مفهوم التنمية المستدامة:

عرف العالم تطورات مذهلة في شتى الميادين خلال القرنين الماضيين بشكل خاص، وكان من آثار هذا التطور أن حدثت إختلالات كبيرة لاسيما في الجانب البيئي وعلاقة الإنسان بالطبيعة، بل وحق الأجيال القادمة في التمتع بالطبيعة واستخدام مواردها دون تلويث للمحيط. ومن الملاحظ أن هذه الأمور لم يتعرض لها لا ميثاق الأمم المتحدة ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ربما لأنها كانت غير مطروحة آنذاك. يقول رضا عبد الواحد: "...ظهر هذا الخطر بشكل واضح بعد ثورة التكنولوجيا واكتشاف الأثر السيئ للتوسع الصناعي على البيئة، ومن هنا جاء الاهتمام بقضايا البيئة وحق الإنسان في بيئة نظيفة" (مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، 17-19 ماي 2008).

"وقد مهدت الكثير من الأحداث والمناسبات والممارسات السياسية وتقارير مختلف المنظمات والجمعيات إلى تطوير مفهوم التنمية المستدامة، ومن ذلك:

- إنشاء المنظمة العالمية للدول المنتجة للبترو (opep) سنة 1962 والذي خلق نوع من التفكير المعمق حول مستقبل الثروات الباطنية.

- المقاربة البيئية والحفاظ على الطبيعة التي استعملت في الولايات المتحدة من خلال ما يعرف بنظرة (Malthus) في الستينات من القرن الماضي" (Bonnet.2006.p24).

- مؤتمر ستوكهولم، والتقارير الشهير (Meadows) 1972 والذان قدما مقاربة مرتكزة حصرا على العصرية المنبثقة على التطور والتحكم في التكنولوجيا. المؤتمر طرح لأول مرة مسألة العلاقة بين البيئة والتطور الإنساني.

- الصدام البترولي والأزمة الطاقوية المرتبطة به طرح مشكلة اختيار الاستثمارات. حالة مخطط (Messmer) للاستقلال الطاقوي 1973.

- الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة حول الطاقة والمواد الأولية، وللمرة الأولى تم تناول مسألة تحديد الموارد 1974.

- تقرير الأمم المتحدة "مستقبلنا المشترك" والذي تم تقديم من خلاله نظرة جديدة للتنمية 1987.

- مؤتمر ريو "قمة الأرض" تبنى التعريف العام لتقرير (Brundtland) حول التنمية المستدامة. وهذا المؤتمر هو في الأصل ما يعرف بالأجندة 21 والمبادئ العامة للغابات. واقتُرحت خلال هذا المؤتمر اتفاقيتين تخص المناخ والتنوع البيولوجي.

- تبنى بروتوكول قرطجنة حول الوقاية من الأخطار البيولوجية-التكنولوجية 1995.

- تبنى بروتوكول كيوتو حول التقليل من انبعاثات غاز الـ Co2 ومشتقاته.

- إعلان أهداف الألفية حول التنمية 2000.

- قمة جوهانزبورغ حول التنمية المستدامة 2002'. (Bonnet.2006.p25)

" وشهد العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986 والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر 1991" (عماري، 2007، ص39). وفيما يخص الجزائر فقد بادرت الدولة إلى وضع نصوص تشريعية بغية تأطير التنمية المستدامة، وتوجيه برامجهما الوجهة الصحيحة التي تعود بالفائدة على المجتمع وأفراده من الأجيال الحالية أو المستقبلية، وهذا طبعا يرجع إلى إيمان الجزائر الراسخ بأهمية التنمية المستدامة ووعيتها بضرورة الأخذ بها من أجل حياة أفضل لأبنائها، فجسدت هذا من خلال إصدار قانونين، الأول كان في سنة 1983 وحمل اسم قانون البيئة، والثاني قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وكان في سنة 2003.

ويمكن أن نستنتج من خلال ما تقدم ذكره أن مفهوم التنمية المستدامة بوجه عام يحاول معالجة حق الجيل الحالي في الانتفاع بخيرات الطبيعة التي يعيش في كنفها وضمان تطور مجتمعه دون قصد استنزافها وتشويهها على نحو لا يمكن أجيال المستقبل من تحقيق حاجياتهم الخاصة، وهذا يتطلب في الوقت نفسه الحفاظ على التنوع البيئي - البيولوجي، والتفكير في إيجاد حلول لمشاكلنا في إطار متناسق ومتناغم بعيدا عن كافة أنواع الأنانية والذاتية والرؤى الضيقة، ويتوجيه من القيم الإنسانية المثلى، في سياق تعاوني محض. يقول (Edward barbier): "التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، والتنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي" (الحسنات، 2010، ص 247-248).

ويلحق عمار عماري على هذا التعريف قائلا: "إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.
- استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة، الآن وفي المستقبل.

من هذا كله، فإن المعنى الاقتصادي للتنمية المستدامة، يعني أن نكون منصفين مع الأجيال القادمة، بمعنى أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه" (عماري، 2008، ص ص 39-40).

2- أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على أسس أو أبعاد محددة يمكن حصرها في ما يلي:

أ- **البعد الإيكولوجي (البيئي):** يسعى أساساً إلى:

- منع التلوث والحد منه.
- رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين استغلالها.
- الحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية (Ies écosystèmes).
- الحفاظ على التنوع البيولوجي (Ia biodiversité).
- الاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي...

ب- **البعد الاقتصادي:** وقد كان هذا البعد أساس النظريات الاقتصادية التقليدية نظراً لارتباطه بتوفير المعطيات المادية للنمو، لكن اليوم فهو "يتمحور حول عنصرين مهمين هما: تحقيق النمو والكفاءة في استغلال الموارد؛ فالنمو المتواصل يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل الوطني والفردى وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، أما الكفاءة فيقصد بها حسن استغلال الموارد المتاحة، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأقل الموارد والتكاليف، هذا وقد تنبه علماء الاقتصاد مؤخراً إلى أهمية رأس المال الطبيعي في عملية التنمية". (عبد الكريم، 2000، ص 299).

ج- **البعد الاجتماعي:** يسعى بالخصوص إلى:

"تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من كافة الخدمات.

- الإقلال من مستويات الفقر.
- إتاحة الفرص بشكل متساوي بين أفراد المجتمع دون أي تمييز أو تحيز.
- تسهيل وتشجيع الحريات الفردية.
- زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته.
- مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية وفي تنفيذها، وهذا يعتبر عاملاً مهماً لنجاح هذه البرامج التنموية.
- الحفاظ على الهوية الثقافية.
- تطوير المؤسسات الاجتماعية القائمة، وإيجاد مؤسسات جديدة تخدم التنمية وتضمن ديمومتها". (بوكميش، 2003، ص 193).

إذا يمكننا القول أن التنمية المستدامة اليوم وباتفاق معظم الباحثين والهيئات العالمية المهمة الحكومية وغير الحكومية، تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي المادي الضيق، إلى وجهة نظر واسعة وشاملة تستوعب جملة من المعاني المتعددة الجوانب (اجتماعية، اقتصادية، بيئية وتكنولوجية)، تعتبر الإنسان محورها، وترتكز على العدالة في توزيع الثروات وخلق الرفاهية الإنسانية بمحاربة الفقر، وعدم استنزاف الموارد، ومنح الحرية.

ثالثا - مستقبل التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد:

يتفق الباحثون على أن الحكم الراشد ضمان ودعامة ثابتة لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية، لأنه يقوم على ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في بلد ما على جميع المستويات، ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يعني بآثار التنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة، وتتمثل أبعاد الحكم الراشد في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية، للوصول إلى بناء ما يعرف بالحكم الراشد والقضاء على الفساد بجميع مظاهره.

إن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر وفي غيرها من البلدان، يتوقف في جانب كبير منه على إرساء قواعد حكم راشد يرتكز على الشرعية، الديمقراطية، العدالة...

وللوصول إلى إرساء قواعد حكم راشد في الجزائر، فإننا نعتقد أنه يجب أن نقر ونعترف بأنه:

- على الرغم من أن الحق في التنمية أصبح من الحقوق العالمية للشعوب، إلا أنه لا يوجد برنامج موحد للتنمية يمكن تطبيقه على كل الدول بنفس الشكل، إذ أن كل دولة لها ميزاتها وخصائصها الديمغرافية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية...، وعلى هذا يجب الإطلاع على تجارب الآخرين للاستفادة وريح الوقت ثم تكييفها مع معطيات البلد ومؤهلاته وإمكانياته.

- التفكير في إيجاد مشروع مجتمع كامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار كل القطاعات والميادين دون إهمال أي منها، فالمقررات الجامعية مثلا لا توضع بناء على اجتهادات الأساتذة، بل يجب أن يجب أن تستجيب لحاجيات المجتمع بكل مؤسساته (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية)، وهكذا يكون التنسيق والتواصل البناء بين جميع أجزاء المجتمع فتكمل بعضها بعضا في تساند فعال.

وعلى هذا الأساس فإن إقامة الحكم الراشد في الجزائر تتجسد من خلال :

1- الاستثمار في العنصر البشري: ذلك كون العنصر البشري هو رأس المال الحقيقي، والمحرك

الأول والأساسي لكل البرامج والعمليات.

" إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو

تنمية المورد البشري. فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل : تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل، ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها". (مكتب العمل العربي، 1997، ص117).

2- تطوير هيكلية سياسية وإدارية مرنة: وهذا بغرض الاستجابة والتأقلم مع التغيرات التي تحدث في المجال الاقتصادي على اعتبار أن التغير هو قانون الطبيعة الأول كما يقال وبالتالي لا شيء يضل على حاله إلى الأبد، بل أن الأكثر والأسرع مواكبة للتغيير هو لا محالة الأكثر فعالية في أغلب الأحيان. وهذا يتطلب ابتداء تمتع النظام السياسي بالشرعية والقبول لدى غالبية المواطنين، وأن يكون ديمقراطيا فكريا وعملا، الأمر الذي يمكن أن يقدم ضمانا لشفافية التسيير وقبول النقد البناء والاحتكام لإرادة الجماهير والرضا بمساءلتهم واعتبار كل هذا من آليات الحكم الراشد، وترسيخا للديمقراطية والمشاركة السياسية على أوسع نطاق .

3- تفعيل نظام الاتصال: على اعتبار أن الاتصال يسري في أي تنظيم سريان الدم في جسم الإنسان، فهو حلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وهو أداة أساسية لتقريب الإدارة من المواطن والمواطن من الإدارة، مما يمكنهما من التواصل الإيجابي وتبادل المعلومات الصحيحة حول مشاكل المواطنين ورغباتهم وتبليغها للسلطات من جهة، ومن جهة ثانية إعلام المواطنين بكل الجهود المبذولة من السلطات لإرضاء رغباتهم وإشباع حاجياتهم، فيكون الاتصال بذلك وسيلة إدارية أساسية للقيام بوظائف التخطيط والتنسيق والتقييم والتنظيم والحوار والشرح والتفسير، وكل هذا لخلق مجتمع متمدن ومتحضر ومنخرط في البرامج التنموية المسطرة.

4- السيادة للقانون: أي احترام تام للقانون وتعزيز وتدعيم مفهوم استقلالية القضاء، وتشجيع المحاكمات العادلة والاعتراف بحق النقاضي أمام المحاكم المتخصصة تحت إدارة قضاة مستقلين عن الجهاز الإداري والسياسي تجسيدا لمبدأ فصل السلطات.

5- الاعتماد على المعرفة: "على المدى المتوسط والبعيد تشكل المعرفة عاملا حاسما في التحكم في الموارد الاقتصادية وضبط عمل المؤسسات، وقد وضعت الهيئات الأممية مثل (اللجنة الأوربية) مؤشرات دقيقة لقياس بعض جوانب الأداء الاقتصادي على أساس المعرفة. وقد دلت الإحصائيات إلى العلاقة بين الاستثمار في المعرفة وجودة الأداء الاقتصادي، ونقصد بالاستثمار هنا: تكوين وتحديث رأس المال البشري، جودة التعليم وتوطين النخبة ودعم الخدمات المبنية على المعرفة. وتلعب الاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا دورا مهما في تضيق الفساد ضمن الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال نظرا للدقة المحاسبية التي يوفرها، إلا أن تطبيقاتها في مجال الانتخابات العامة تحمل مخاطر جمة في حالة عدم تحكم الأطراف المعنية بها . ولذا يكون من المفيد الاستفادة

من الخبرة الدولية في تدريب أطراف المعارضة السياسية على الرقابة الإلكترونية للاستحقاقات" (مصيطفى، 2005، ص28).

6- تغيير الذهنيات: وهو من المهمات الصعبة جدا التي يجب العمل عليها بجد، لأنه لا يمكن مثلا أن نفيد التكنولوجيا ما لم تغير الذهنيات في التعامل معها وقس على ذلك ما شئت، فالإرادة السياسية أو القناعة السياسية للمسؤولين تتناسب طرديا مع مرونة ذهنياتهم في تعاملهم مع مختلف المعطيات وفق ميكانيزم (الاتجاه- يؤدي إلى السلوك)، ولا يمكن أن ننتظر العكس.

خاتمة:

يمكن القول في الختام أن التنمية المستدامة تحتاج إلى أرضية خصبة تنمو فيها، وهذه الأرضية الخصبة إنما تتمثل في إرساء قواعد حكم راشد يكون بمثابة ضمان للتنمية المستدامة وراع لتجسيد برامجها على أرض الواقع، وتقييمها وتقويم أوجه النقص فيها بكل شفافية، فالحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومان متكاملين متلازمين يصعب تصور وجود أحدهما دون الآخر.

و بناء على ما تقدم ذكره يمكننا صياغة النتائج التالية:

1- علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة بالحكم الراشد هي علاقة وجود حتمية على اعتبار أن الحكم الراشد كما أسلفنا هو دعامة أساسية من دعائم التنمية المستدامة، وأن هذه الأخيرة لا تتجسد إلا من خلال حكم عقلاني ورشيد وعادل.

2- تجسيد الحكم الراشد يتم من خلال إقامة دولة القانون المرتكزة على الشرعية .

3- على الجزائر إذا أرادت تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة تنويع الاستثمار في الجانب الاقتصادي، واستكمال بناء مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية في الجانب السياسي، وتطوير العمل الجماعي في الجانب الاجتماعي، وإصلاح منظومة التعليم والتكوين في الجانب التربوي، وقبل هذا وذاك إصلاح الإدارة والنظام البنكي بما يتماشى مع المعطيات الراهنة والمستقبلية.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- الحسنات، فاروق خالد.(2010). الإعلام والتنمية المعاصرة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة. (17-19 ماي 2008).

-العوفي، نور الدين.(2004). مؤشرات الحكمانية وآليات الانتقال الديمقراطي حالة المغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- أوسديق، فوزي.(2005). *النظم السياسية المقارنة والقانون الدستوري*، البليدة: دار الكتاب الحديث
- بن نبي، مالك. (2002). *ميلاد مجتمع، دمشق: دار الفكر*.
- بوكميش، لعل. (مارس 2003). *التنمية المستدامة ومشكلة التسلح، مجلة الحقيقة، (العدد 2)، جامعة أدرار، الجزائر*.
- حسن، كريم.(نوفمبر 2004). *الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، المستقبل العربي: بيروت*.
- زايري، بلقاسم.(2005). *الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية، قدم إلى المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر*.
- عبد الكريم، محمد وعزت، محمد(2000). *اقتصاديات الموارد والبيئة، مصر: دار المعرفة الجامعية*.
- عماري، عمار.(8/7 أفريل 2008). *إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، قدم للملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر*.
- مصطفى، بشير. (مارس 2005) *الأداء المتميز للمنظمات والحكومات من خلال الحكم الرشيد والإدارة الرشيدة، مقدم لمؤتمر دولي، جامعة ورقلة، الجزائر*.
- مكتب العمل العربي.(1997) *الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، (العدد 98)، القاهرة*.
- قانة، زكي.(د.ت). *الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، تم استرجاعه بتاريخ 1/3/2018 من*
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/258/15/4/10783>
 الاسترجاع تاريخ https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id
 (2018/1/3)
 الاسترجاع (2018/1/3) تاريخ <http://etude40.fanbb.net/t905-topic>
 تاريخ http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php
 الاسترجاع (2018/1/3).

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Banque Mondiale. (2004) *Rapport sur la Développement dans le Monde*, W,B:Wachington.
- Chanal, Bonnet. (2006) *Marché et développement durable un modèle gagnant*, Alger: les éditions Alfa .